

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يناير 2018

المحتويات

3	مقدمة.....
3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
11	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية.....
13	3.1 التطورات النقدية والمصرفية.....
14	4.1 معدل التضخم.....
15	5.1 التطورات النفطية.....
17	6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية.....
18	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية.....
18	1.2 كلمة مديرة صندوق النقد الدولي في دبي.....
21	2.2 المملكة العربية السعودية: التنوع يحتاج إصلاحات هيكلية أعمق وأكثر استدامة.....
25	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
25	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
25	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
26	2.1.3 معدل التضخم.....
27	3.1.3 معدل البطالة.....
28	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
28	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
29	2.2.3 معدل التضخم.....
30	3.2.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يتناول تقرير شهر يناير 2018 أهم التطورات الاقتصادية المحلية، والخليجية، والدولية. حيث يتطرق، في القسم الأول الخاص بالتطورات الاقتصادية المحلية، إلى تقلبات أسعار صرف أهم العملات الاجنبية تجاه الدينار الكويتي: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، خلال الشهر المذكور. بالإضافة الى توجهات المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية: السعودي، والوزني، ومؤشر كويت (15). ويختتم القسم الأول بالإشارة الى التطورات النفطية، وكذلك معدل التضخم بالدولة. أما القسم الثاني، فيتطرق الى أحدث التصريحات والتقارير الخاصة بالأداء الاقتصادي الخليجي: تصريحات رئيسة صندوق النقد الدولي في المؤتمر الثالث للمالية العامة، امارة دبي، وكذلك أحدث تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي عن أداء اقتصاد المملكة العربية السعودية. وأخيراً يتناول التقرير، في القسم الثالث، أهم التطورات الاقتصادية الدولية، معبراً عنها بأداء الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والبطالة، في كل من الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجّل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر يناير انخفاضاً حيث بلغت قيمته 299.6 فلساً بحلول نهاية الشهر، أي بنسبة انخفاض بلغت 0.6%، مقارنةً مع بداية الشهر، التي بلغت 301.4 فلساً. وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 301.6 فلساً، بينما كان ادنى مستوى عند 299.6 فلساً.

وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة بين 1-11 يناير 2018، وذلك لارتفاع مبيعات المنازل في الولايات المتحدة خلال شهر نوفمبر الماضي بنسبة 7%، بسبب انخفاض العرض، وتحسن الاقتصاد الأمريكي، والذي ساهم بدوره في ارتفاع الطلب. كما زاد عدد الوظائف الجديدة للقطاع الخاص بالولايات المتحدة، لتصل إلى 250 ألف وظيفة خلال شهر ديسمبر الماضي، وهي الأعلى منذ شهر مارس الماضي. وارتفع، كذلك، العجز التجاري الأمريكي بنسبة 3.2%، لتصل إلى 50.5 مليار دولار خلال شهر نوفمبر الماضي. ويعود ذلك لارتفاع الأسعار،

بالإضافة الى ارتفاع الرواتب غير الزراعية بمقدار 148 ألف وظيفة خلال شهر ديسمبر الماضي. الامر الذي ساهم في استقرار معدل البطالة الأمريكي عند نسبة 4.1%، الزيادة.

وأشارت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، في آخر توقعاتها، إلى ارتفاع أسعار الفائدة ثلاثة مرات خلال عام 2018. إلا أن الأسواق لا تحتمل إلا زيادتين في أسعار الفائدة، حسب رأي المحللون. كما ارتفعت أسعار الواردات بنسبة 0.1% في شهر ديسمبر الماضي، لتصل إلى أدنى زيادة منذ خمسة أشهر، مقارنة بارتفاع 0.8% في نوفمبر، حيث تراجعت ضغوط الأسعار في ظل انخفاض تكاليف المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. وارتفعت مخزونات الجملة بنسبة 0.8% في شهر نوفمبر الماضي مقارنة بانخفاض 0.5% في شهر أكتوبر، وكان ذلك بسبب ارتفاع مخزونات السيارات بنسبة 0.7% في نوفمبر، وزيادات في مخزونات النفط والآلات والسلع الكهربائية.

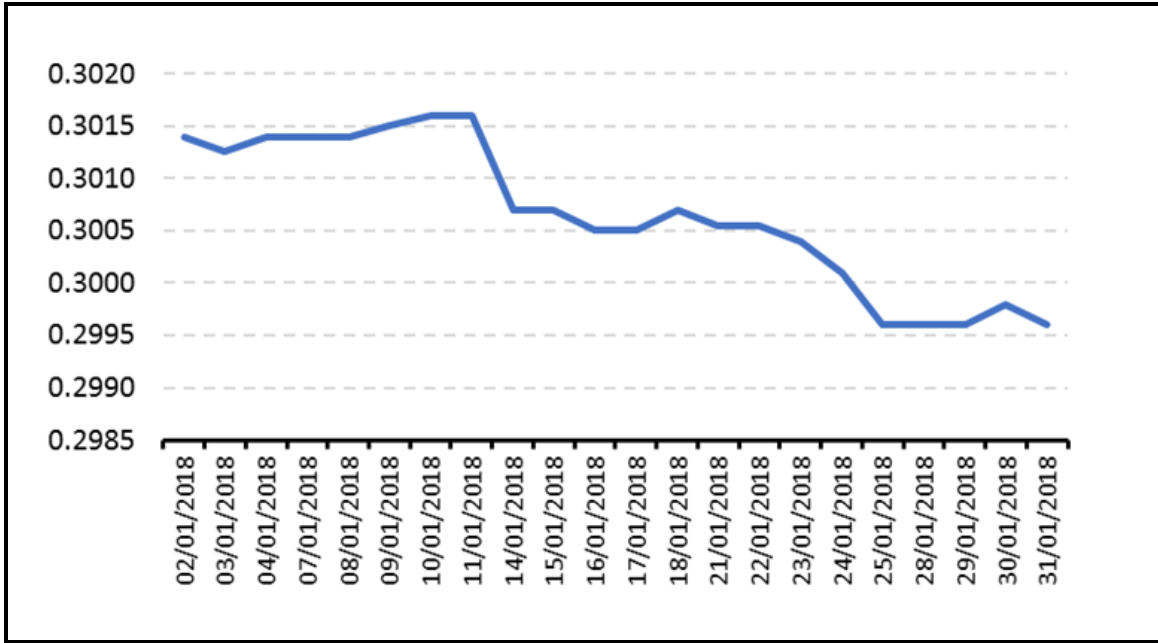
أما خلال الفترة بين 11 و17 يناير فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، حيث انخفض مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 0.1% في شهر ديسمبر الماضي. وكان هذا هو أول انخفاض في مؤشر أسعار المنتجين منذ أغسطس 2016. وارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 2.6% في عام 2017، بعد أن شهد ارتفاعاً بنسبة 1.7% في عام 2016. وشهدت مبيعات التجزئة ارتفاعاً بنسبة 0.4% في شهر ديسمبر الماضي، وبنسبة 5.4% على أساس سنوي. ويعود الارتفاع الى قفزة بنسبة 1.2% في الإيصالات في متاجر البستنة ومواد البناء، وارتفاع مبيعات السيارات بنسبة 0.2%. وارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.9% في شهر ديسمبر الماضي بعد تراجع بنسبة 0.1% في نوفمبر. وذلك بسبب الطقس البارد الذي أدى إلى زيادة الطلب على التدفئة.

وشهد سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي ارتفاعاً، خلال الفترة بين 17 و18 يناير، بعد أن انخفضت البطالة الحكومية بمقدار 41 ألفاً لتصل إلى 220 ألف في شهر يناير، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 1973.

أما خلال الفترة 18 - 25 يناير، فقد انخفض الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، لرفع توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي لعامي 2018 و2019 بواقع 0.2%، لتصل إلى 3.9%، وبرر صندوق النقد الدولي بأن ذلك "يعكس هذا الارتفاع على النمو العالمي والأثر المتوقع للتغيرات الضريبية التي تمت الموافقة عليها مؤخراً في الولايات المتحدة"، حيث شهدت التغيرات انخفاض معدل الضريبة على الشركات من 35% إلى 21%. كما انخفضت مبيعات المنازل القائمة بنسبة 3.6% لتصل إلى 5.57 مليون وحدة في شهر ديسمبر الماضي، وسط انخفاضات في جميع المناطق الأربعة.

وأخيراً، ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، يوم 25 يناير، بعد أن صرح وزير الخزانة السيد/ ستيفن منوشين بأن انخفاض ضرائب الشركات من 35% إلى 21% سيؤدي إلى المزيد من الاستثمارات في الولايات المتحدة. ثم انخفض الدولار، في 31 يناير. ويعزى ذلك، ضمن عوامل أخرى، إلى ارتفاع أسعار المنازل الوطنية في الولايات المتحدة بنسبة 6.2% في شهر نوفمبر الماضي مقارنة بـ 6.1% في أكتوبر 2017، لانخفاض المعروض في السوق. ويوضح الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-31 يناير 2018.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – يناير 2018



وبقدر تعلق الامر بسعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، فقد ارتفع اليورو مقابل خلال شهر يناير ليصل إلى 372.2 فلساً، وبنسبة ارتفاع 2.8%، مقارنةً مع بداية الشهر البالغة قيمته 362.2 فلساً. وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 372.6 فلساً، مقارنة بأدنى مستوى له والبالغ 360.1 فلساً.

وتعرض سعر صرف اليورو، خلال الفترة 1-11 يناير، لارتفاع لأسباب منها تحسن الإنتاج الصناعي بنسبة 0.6% بمنطقة اليورو خلال شهر نوفمبر الماضي مقابل شهر أكتوبر، وارتفاعه بنسبة 2.8% على أساس سنوي. وكانت أسباب الارتفاع متأثرة بزيادة قطاع الطاقة 2.3%. كما ارتفعت مبيعات التجزئة بمنطقة اليورو بنسبة 1.5% خلال شهر نوفمبر الماضي مقارنة مع شهر أكتوبر، وبنسبة 2.8% على أساس سنوي. ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة المنتجات غير الغذائية، بنسبة 2.3%، والأغذية والمشروبات والسجائر بنسبة 1.2%. وبلغ معدل البطالة في منطقة اليورو نسبة 8.7% في شهر نوفمبر الماضي، ليصل إلى أدنى مستوى منذ يناير 2009.

أما خلال الفترة 11-17 يناير، فقد ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، لأسباب منها حيث ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 1% في بمنطقة اليورو في نوفمبر 2017 مقارنة مع أكتوبر 2017، وبنسبة 3.2% على أساس سنوي، وكان ذلك بسبب ارتفاع إنتاج السلع الرأسمالية بنسبة 3.0% والسلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 1.6% والسلع الوسيطة بنسبة 1.1%، وغير المعمرة بنسبة 0.1%. وسجل الحساب الجاري في منطقة اليورو فائضاً بمقدار 69.4 مليار يورو، أو ما يعادل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2017، مقارنة بفائض بمقدار 47.5 مليار يورو، أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في الربع الثاني من العام 2017، وفائض بمقدار 44.8 مليار يورو، أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2016.

وفي الفترة ذاتها ارتفعت التقديرات الأولى لصادرات منطقة اليورو من السلع إلى بقية دول العالم، في نوفمبر 2017، بنسبة 7.7%، لتصل إلى 197.5 مليار يورو، مقارنة مع شهر نوفمبر 2016، 183.5 مليار يورو. وارتفعت الواردات من بقية العالم بنسبة 7.3% لتصل إلى 171.2 مليار يورو، مقارنة بشهر نوفمبر 2016 والبالغ 159.6 مليار يورو. ونتيجة لذلك، سجلت منطقة اليورو فائضاً بقيمة 26.3 مليار يورو في تجارة السلع مع بقية دول العالم في نوفمبر 2017، مقارنة مع 23.8 مليار يورو في نوفمبر 2016. وارتفعت التجارة، داخل منطقة اليورو، بنسبة 6.9%، لتصل إلى 165.5 مليار يورو في نوفمبر 2017، مقارنة بشهر نوفمبر 2016. وارتفع الإنتاج في قطاع البناء والتشييد بنسبة 0.5% في منطقة اليورو، خلال شهر نوفمبر الماضي، مقارنة مع أكتوبر 2017. كما ارتفع بنسبة 2.7% على أساس سنوي، وكانت أسباب الارتفاع متأثرة بارتفاع الهندسة المدنية بنسبة 1.1% وبناء المباني بنسبة 0.3%.

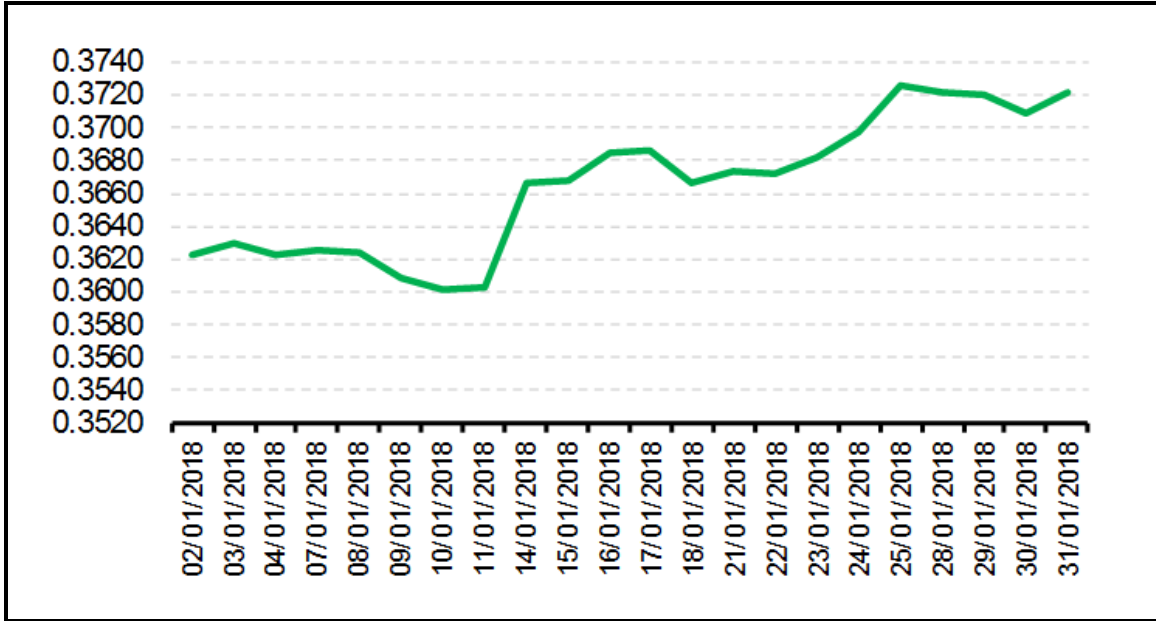
وانخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 17-18 يناير. ويعود ذلك لبلوغ معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو 1.4% في شهر ديسمبر الماضي، منخفضاً من 1.5% في نوفمبر. ووصل معدل التضخم، في ديسمبر 2016، حوالي 1.1%. وجاءت التأثيرات على التضخم

من خلال ارتفاع أسعار مجموعة الوقود والنقل 0.11%، والتبغ 0.06%، والحليب والجبن والبيض 0.05%. في حين انخفضت أسعار مجموعة الاتصالات 0.1% والملابس والخضروات بنسبة 0.05% لكل منهما.

وارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 18 - 25 يناير، بعد أن ارتفعت أسعار المساكن بنسبة 4.1% في منطقة اليورو خلال الربع الثالث من عام 2017 مقارنة مع نفس الربع من العام السابق. كما ارتفعت أسعار المساكن بنسبة 1.7% خلال الربع الثالث من عام 2017 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2017. ومنى ناحية أخرى، وافق دائنو الاتحاد الأوروبي على بدء محادثات حول تخفيف الديون المحتملة لليونان ضمن برنامج إنقاذ لمدة ثماني سنوات. ويبلغ الدين العام لليونان 180% من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤيد صندوق النقد الدولي، منذ فترة طويلة، تخفيف الديون، إلا أنه واجه معارضة من المانيا. بالإضافة إلى ذلك، انخفض عجز الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ليصل إلى 0.3% في الربع الثالث من 2017، مقارنة بالعجز السائد في الربع الثاني، والبالغ 1%. كما انخفض الدين العام، في منطقة اليورو، خلال الربع الثالث من 2017، إلى 88.1%، مقارنة بـ 89% في الربع الثاني من 2017.

وانخفض اليورو، خلال الفترة 25 - 30 يناير، ثم ارتفع مرة أخرى، بعد ارتفاع دخل الفرد، في منطقة اليورو، خلال الربع الثالث من 2017، ليصل إلى 0.4%، مقارنة بزيادة 0.6% خلال الربع الثاني من 2017. كما ارتفع الاستهلاك المنزلي الحقيقي للفرد الواحد بنسبة 0.4% خلال الربع الثالث من 2017، مقارنة بـ 0.5% خلال الربع الثاني من 2017. وارتفع، كذلك، الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0.6% خلال الربع الرابع من 2017، مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 2.7% على أساس سنوي. ويوضح الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و31 يناير.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في يناير 2018



أما سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، فقد ارتفع نهاية شهر يناير الى 424.8 فلساً، أي بنسبة ارتفاع بلغت 4.3%، مقارنةً مع بداية الشهر البالغ 407.4 فلساً. وكان أعلى مستوى وصله الجنيه خلال الشهر هو 428.3 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 406.9 فلساً.

وانخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-11 يناير. ويعود ذلك لعدة أسباب، منها ارتفاع متوسط أسعار المساكن في بريطانيا بنسبة 2.7%، خلال عام 2017، بسبب ارتفاع الأسعار بمدينة جلوستر شاير بنسبة 13%، ومدينة بورنموث بنسبة 11.7%، وبرايون بنسبة 11.4%. كما انخفضت مبيعات السيارات الجديدة في بريطانيا بنسبة 5.7% خلال عام 2017، مقارنةً بعام 2016، ليصل عدد السيارات المسجلة 2.5 مليون سيارة. في حين انخفضت مبيعات الديزل بنسبة 17.1%. وتأثر الطلب بسبب ارتفاع الضرائب ومخاوف التلوث. كما ارتفع الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة بنسبة 3.9%، في الأشهر الثلاثة، إلى نوفمبر مقارنةً بعام 2016، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ فبراير 2008، متأثراً بمشاريع الطاقة المتجددة، والقوارب والطائرات، والسيارات، للتصدير، كما انخفض إنتاج البناء في الأشهر الثلاثة

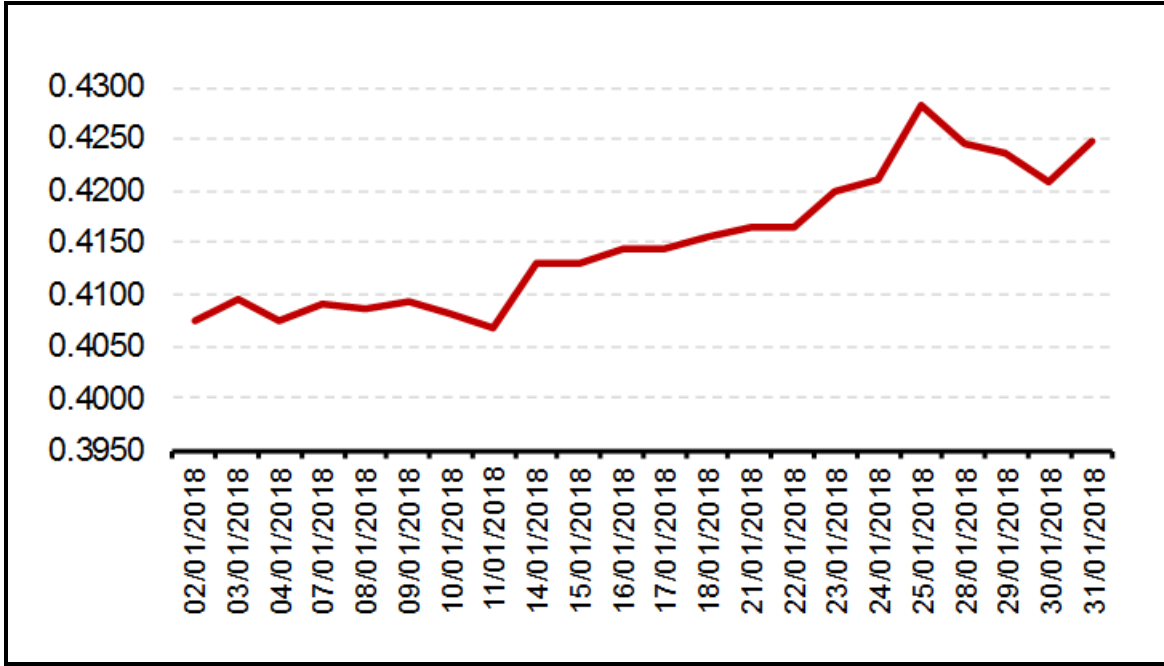
إلى نوفمبر بنسبة 2% مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة. وبلغ سعر برميل النفط 70 دولار للمرة الأولى منذ ديسمبر 2014، بعد أن قال أعضاء أوبك أنها ستواصل الحد من الإمدادات.

أما خلال الفترة 11 - 25 يناير، فقد ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، مسجلاً أكبر قفزة له خلال أربعة أشهر، بسبب تقرير إعلامي حول تأييد كل من هولندا، وإسبانيا لصفقة بقاء بريطانيا قريبة من الكتلة التجارية، ونفى مسؤولون من تلك الدول هذا التقرير. إلا أن مراقبي السوق أفادوا بأن المناقشات حول الخروج من الكتلة تحولت بشكل عام إيجابياً لصالح بريطانيا. وانخفض معدل التضخم في بريطانيا ليصل إلى 3% في شهر ديسمبر الماضي، مقارنةً مع شهر نوفمبر، حيث كان عند 3.1%، وهو أعلى مستوى في ست سنوات. وترجع أسباب الانخفاض إلى تأثير أسعار الطيران، وانخفاض أسعار الألعاب. كما تراجعت مبيعات التجزئة في بريطانيا بنسبة 1.5% في ديسمبر الماضي مقارنة مع نوفمبر. وهو أكبر انخفاض شهري منذ استفتاء الاتحاد الأوروبي.

وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي فوق مستوى 1.40 دولار للمرة الأولى منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأشار محللون بأن انتعاش الجنيه جاء بعد تراجع الدولار، وإعادة التفكير من قبل بعض المستثمرين حول التوقعات الاقتصادية للمملكة المتحدة. وشهد الاقتراض الحكومي البريطاني انخفاضاً إلى أقل من المتوقع ليصل إلى 2.6 مليار جنيه إسترليني خلال الشهر الماضي. وذلك بفضل خصم من الاتحاد الأوروبي. علماً بأن الاقتراض العام للسنة المالية، قد بلغ لغاية الآن 50 مليار جنيه إسترليني، وانخفاض 12% تقريباً عن نفس الفترة من العام السابق. ويعتبر هذا الاقتراض الأقل منذ عام 2007. وانخفضت البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 1.44 مليون في الأشهر الثلاثة حتى نوفمبر، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 4.3%. ووصل معدل نمو الأجور عند 2.4%، وهو أقل من معدل التضخم 3.1% في شهر نوفمبر 2017.

وشهد سعر صرف الإسترليني ، خلال الفترة 25- 31 يناير، انخفاضا مقابل الدينار، حيث انخفض عدد الرهون العقارية في بريطانيا ليصل إلى 36,115 في شهر ديسمبر الماضي، وهو الأدنى منذ خمس سنوات. وذلك يعود لقرار بنك إنجلترا برفع المعدلات الأساسية إلى 0.5% في نوفمبر. كما سجل الاقتصاد البريطاني نمواً بنسبة 0.5% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2017، وهو الأفضل من المتوقع 0.4%، والبلغ على أساس سنوي 1.8%. ويوضح الشكل (3) حركة سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1- 31 يناير.

شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في يناير 2018



2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في يناير بنسبة 5.9%، حيث وصل، مع نهاية الشهر، إلى 6,687.8 نقطة. وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 2.9% ليصل إلى 411.98 نقطة. كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 3.1% ليصل إلى 940.8 نقطة.

وارتفعت مؤشرات البورصة الثلاثة، خلال الأسبوع الأول من شهر يناير، والذي شهد عدد ثلاث جلسات فقط. وتجسدت أسباب الارتفاع في عمليات شراء الأسهم القيادية والتشغيلية، وقرب إعلان أرباح الشركات لعام 2017، وفرص استثمارية بسبب تدني أسعار العديد من الأسهم.

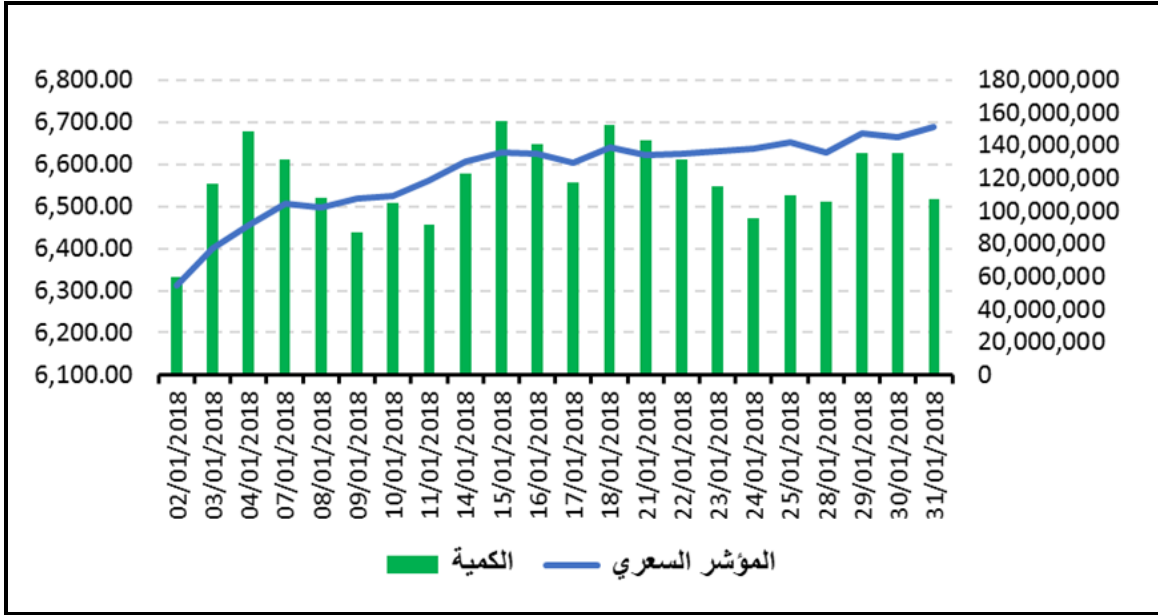
واستمرت مؤشرات بورصة الكويت الثلاثة بالارتفاع، بسبب عمليات شراء الأسهم القيادية والتشغيلية، كما ساهم، أيضاً، ارتفاع سعر برمبل النفط الكويتي إلى أكثر من 65 دولاراً بارتفاع مؤشرات البورصة.

ووصلت مؤشرات البورصة الثلاثة، خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير، إلى أعلى مستوى، منذ شهر أكتوبر الماضي، وذلك لاستمرار عمليات شراء الأسهم القيادية والصغيرة، كما أثر على ارتفاع المؤشر السعري الارتفاع في قطاع البنوك والعقار والخدمات المالية.

وارتفع المؤشر السعري، خلال الأسبوع الرابع من شهر يناير، في حين انخفض مؤشر الوزني وكويت 15، وكان سبب ارتفاع المؤشر السعري عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة، أما انخفاض مؤشر الوزني وكويت 15 فجاء بفضل عمليات البيع على الأسهم القيادية.

وخلال الأسبوع الأخير من شهر يناير ارتفع مؤشر السعري، لتصل القيمة المتداولة إلى 18.3 مليون دينار، بينما انخفض مؤشر الوزني وكويت 15. ويوضح الشكل (4) إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية، خلال الفترة بين 1 أكتوبر -31 يناير 2018.

شكل (4) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية - يناير 2018



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

قام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات بقيمة 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر، وبعائد 2.125%. وتمت تغطية الإصدار بأربعة مرات. ويعود سبب الإصدار لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي. كما اصدار البنك سندات بقيمة 240 مليون دينار لأجل 3 شهور، وبعائد 2.000%. بالإضافة الى ذلك، قام البنك بإصدار سندات بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 شهور، وبعائد 2.0%.

ومن ناحية تطور العرض النقدي في الاقتصاد الكويتي، فقد ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة 1.1% في شهر نوفمبر، مقارنةً بشهر أكتوبر. حيث وصل إلى 36.72 مليار دينار، وارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.3% إلى نحو 32.42 مليار دينار، وكذلك ودائع العملات الأجنبية بنسبة 9.7%، إلى نحو 2.6 مليار، خلال شهر نوفمبر 2017.

وتعرضت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين لانخفاض، خلال شهر نوفمبر 2017، وبنسبة 0.4%. حيث وصلت إلى نحو 35.46 مليار دينار. كما انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، خلال نفس الشهر نوفمبر، ليصل إلى 1.31 مليار دينار، وكذلك انخفضت القروض الشخصية بنسبة 0.1% في نفس الشهر، قياساً بالشهر السابق، لتصل إلى 14.91 مليار دينار.

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي، والمتمثلة بسندات الخزينة العامة، فقد ارتفعت، خلال شهر نوفمبر 2017، بنسبة 3.8% عن الشهر السابق، لتصل إلى 2.72 مليون دينار، وكذلك ارتفعت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 31% إلى نحو 1.1 مليار دينار، ونفس الاتجاه بالنسبة لإجمالي موجودات البنك المركزي، وبنسبة 4.5%، إلى نحو 9.2 مليار دينار. أما أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد استقرت، خلال شهر نوفمبر 2017، على نفس المستوى الذي كانت عليه خلال الشهر السابق: 1.51%، لأجل شهر واحد، و 1.66% لأجل ثلاثة أشهر، و 1.82%، لأجل ستة أشهر، و 2.0% لأجل 12 شهر.

4.1 معدل التضخم

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليصل إلى 113.0 خلال شهر ديسمبر 2017 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 2013 = 100)، وذلك نظراً لانخفاض معدل التضخم لمجموعة الكساء وملبوسات القدم 0.56%، وخدمات المسكن 0.34%، والصحة 0.29%، والنقل 0.25%، والاتصالات 0.2%، والترفيهية والثقافية 0.19%. في حين ارتفعت كل من مجموعة الأغذية والمشروبات 0.19%، والسجائر والتبغ 0.09%.

واستقرت مجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة والتعليم والسلع والخدمات المتنوعة كما كانت عليه في الشهر السابق. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع، خلال ديسمبر 2017، بنسبة 1.07%. ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي

نسبة التغير % Change		ديسمبر 2017 Dec-17	نوفمبر 2017 Nov-17	ديسمبر 2016 Dec-16	الأوزان weights	الأقسام الرئيسية
السنوية annual	الشهرية monthly					
1.07	-0.09	113.0	113.1	111.8	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
0.19	0.19	108.3	108.1	108.1	167.06	الأغذية والمشروبات
2.24	0.09	114.2	114.1	111.7	3.33	السجائر والتبغ
3.00	-0.56	106.4	107.0	103.3	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-0.59	-0.34	117.3	117.7	118.0	332.12	خدمات المسكن
1.67	0.00	115.5	115.5	113.6	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
-0.10	-0.29	103.9	104.2	104.0	14.80	الصحة
1.54	-0.25	118.4	118.7	116.6	75.42	النقل
0.90	-0.20	101.4	101.6	100.5	39.77	الاتصالات
6.13	-0.19	103.8	104.0	97.8	38.45	الترفيهية والثقافية
0.86	0.00	117.9	117.9	116.9	41.86	التعليم
2.89	0.92	121.1	120.0	117.7	34.15	المطاعم والفنادق
5.64	0.00	106.7	106.7	101.0	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.15	-0.18	113.9	114.1	102.6	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
1.93	-0.09	110.8	110.9	108.7	667.88	باستثناء خدمات السكن
2.57	-0.09	111.7	111.8	108.9	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

5.1 التطورات النفطية

يمكن الإشارة لأهم التطورات النفطية العالمية، من جانب العرض والطلب، بالقول بأن العرض النفطي العالمي قد انخفض إلى (97.7) مليون برميل/يوم، وبارتفاع عن (1.5) مليون برميل/يوم عن العام الماضي. وهو الأمر الذي يعكس مساهمة البلدان غير الأعضاء في أوبك في نمو العرض النفطي. أما على مستوى منظمة أوبك فإن الإنتاج النفطي، في يناير 2018، استقر، وعلى أساس شهري، عند (32.16) مليون برميل/يوم، وساهم الإنتاج النيجيري بتعويض الخسائر في البلدان الأخرى. علماً بأن الالتزام بخفض الإنتاج النفطي، على مستوى منظمة أوبك، قد وصل إلى حوالي (137%) . أما فيما يخص إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، فقد انخفض إنتاجها بـ (175) كيلو برميل/يوم في يناير 2018، إلى (58.6) مليون برميل/يوم، إلا أن هذا المستوى من الإنتاج يعتبر أعلى بـ (1.3) مليون برميل/يوم عن العام الماضي.

أما فيما يخص الطلب العالمي على النفط عام 2018 فقد ارتفع، قليلاً، إلى (1.4) مليون برميل/ يوم. وذلك يعود، جزئياً، للتوقعات المشجعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والمنشورة نم قبل صندوق النقد الدولي. علماً بأن هذا الطلب يعتبر منخفضاً عن عام 2017 والذي كان (1.6) مليون برميل/ يوم. وذلك لأن ارتفاع أسعار النفط قد حوّل نمط الطلب الصيني.

أما على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (OECD) فقد انخفض المخزون في ديسمبر من العام الماضي بـ (55.6) مليون برميل، والذي يعتبر أكبر انخفاض منذ فبراير 2011، ليصل إلى (2851) مليون برميل. أما فيما يخص طلب مصافي النفط، فبعد أن وصل أعلى ما يمكن في الربع الرابع من عام 2017، فيتوقع أن تنخفض إنتاجية هذه المصافي بحوالي (0.4) مليون برميل/ يوم في الربع الأول من عام 2018، وتصل إلى (81.1) مليون برميل/ يوم. وذلك بسبب الصيانة الدورية، في الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، أساساً. ويتوقع أن يحصل انتعاشاً في طلب هذه المصافي خلال إبريل – مايو 2018 بفعل تكثيف الطلب لمواجهة الزيادة الموسمية في الطلب، ولسدّ النقص في مخزون المنتجات.

وبقدر تعلق الأمر بتطورات الأسعار النفطية، بشكل عام، وأسعار الصادرات النفطية الكويتية، بشكل خاص، فقد شهدت أسعار سلّة أوبك تطوراً من (43.22) دولار/ برميل في نوفمبر 2016 لتصل إلى (60.74) دولار/ برميل في نوفمبر 2017، وفقاً لآخر نشرة نفطية من منظمة أوبك. أما في حالة أسعار صادرات النفط الكويتي فقد ارتفع السعر من (42.14) دولار/ برميل في نوفمبر 2016 إلى (59.58) دولار/ برميل في نوفمبر 2017، أي بمعدل نمو (41.3%) تقريباً، وليصل هذا السعر إلى (60.08) دولار/ برميل في أول ديسمبر 2017. ووصل هذا السعر إلى (65.7) دولار/ برميل في 18 يناير 2018. علماً بأن الإنتاج النفطي لدولة الكويت كان في حدود حوالي (2.6) مليون برميل/ يوم في ديسمبر 2017، ووصل إلى حوالي (2.7) مليون برميل/ يوم في يناير 2018.

6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

أشار تقرير منظمة أوبك، للفترة ديسمبر 2017 – يناير 2018، إلى أن التنبؤ بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لازال في حدود (3.7%) لعامي 2017 و 2018، مع إعادة النظر بالمعدل الخاص بالولايات المتحدة لعام 2017 ليكون (2.3%) ولعام 2018 ليكون (2.5%). مع بقاء المعدل الخاص لمنطقة اليورو بدون تغيير (2.3) لعام 2017، و (2.1%) لعام 2018. وكذلك بقاء المعدل الخاص باليابان لعام 2017 بدون تغيير (1.6%)، ورفع المعدل الخاص بعام 2018 ليكون (1.4%). وخفض معدل النمو للهند لعام 2017 من (6.8%) إلى (6.5%)، وعدم تغيير المعدل لعام 2018 (7.4%). أما الصين فإن معدل نموها المتوقع لعام 2017 هو (6.8%)، ولعام 2018 (6.5%).

ويتوقع التقرير نمو الطلب العالمي على النفط بـ (1.53) مليون برميل/ يوم عام 2017، وذلك بقيادة الصين، تتبعها بقية البلدان شاملة الهند. أما في عام 2018 فيتوقع ارتفاع الطلب بـ (1.51) مليون برميل/ يوم، مع دور هام لدول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والتنمية. ويتوقع التقرير، من جانب العرض العالمي للنفط، والمرتبط بالدول غير الأعضاء في أوبك، فيتوقع أن ينمو العرض بـ (990) ألف برميل/ يوم وبارتفاع عن رقم التنبؤ السابق والبالغ (120) ألف برميل/ يوم. مع توقع نمو عرض النفط الأمريكي بـ (1.05) مليون برميل/ يوم عام 2018، وبارتفاع (180) ألف برميل/ يوم عن التنبؤ السابق.

أما تقرير وكالة الطاقة الدولية، الصادر في 19 يناير 2018، فقد أشار إلى العديد من التطورات الخاصة بالعرض والطلب النفطي، والمرتبطة بعدد من دول أوبك (بالإضافة إلى التطورات الخاصة بالتكتلات والدول الأخرى). وبقدر تعلق الأمر بالعرض النفطي لدول أوبك، أشار إلى انخفاض العرض النفطي لفرنزويلا (في الربع الرابع من عام 2017) إلى أقل من الهدف ضمن دول أوبك (انخفاض الإنتاج بـ (240) كيلو برميل/ يوم في الربع المذكور، مقارنة بانخفاض (50) كيلو برميل/ يوم في الثلاث أرباع السابقة من السنة). ويتوقع التقرير، وفي ظل ظروف عدم

الاستقرار السياسي، أن يكون الانخفاض في الانتاج النفطي خلال عام 2018 أكبر من نظيره عام 2017.

وشهدت المملكة العربية السعودية أكبر خفض في الانتاج في عام 2017. ووصل انتاجها في ديسمبر من نفس العام إلى (9.97) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض (480) كيلو برميل/ يوم مقارنة بالعام السابق. ويعكس ذلك التزام المملكة بأهمية خفض الانتاج لمعالجة انخفاض الأسعار النفطية. وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً في العرض النفطي، في ديسمبر 2017، بحوالي (30) كيلو برميل/ يوم بسبب بعض أعمال الصيانة. مع منح إيران زيادة في انتاجها النفطي، ضمن اتفاق أوبك لخفض الانتاج، الأمر الذي دفع بالإنتاج والتصدير لأعلى في ديسمبر 2017، حيث وصل الإنتاج إلى (3.85) مليون برميل/ يوم. وانعكس ذلك على الصادرات النفطية لتصل إلى (2.71) مليون برميل/ يوم خلال ديسمبر 2017. أما في حالة العراق فقد وصل الانتاج في ديسمبر 2017 إلى (4.47) مليون برميل/ يوم. وذلك في ظل استمرار تطوير صادرات حقول الجنوب لتعويض خسارة حقول الشمال. وكان بسرعة عودة ليبيا، خلال عام 2017، للإنتاج النفطي، الأثر في جعلها صاحبة ثاني أكبر معدل نمو في العرض النفطي، بعد الولايات المتحدة. إلا أن انتاجها تعرض للخفض بعد الهجوم على أنابيب النفط. إلا أنه تم إصلاح الأضرار لاحقاً.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

1.2 كلمة مديرة صندوق النقد الدولي في دبي

أشارت السيدة كريستين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، في كلمتها أمام منتدى المالية العامة الثالث إلى عدد من المحاور التي تهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المرحلة الحالية. وبقدر تعلق الأمر بالمحور الخاص في "السياق الاقتصادي"، أشارت إلى التطور الإيجابي الحاصل في انتعاش معدل النمو العالمي ليصل إلى حوالي (3.9%) في عامي 2018 و 2019، حسب توقعات الصندوق، ويشمل (75%) تقريباً من الاقتصاد العالمي. إلا أن هذا التحسن غير كافي لتحقيق الدفعة القوية من الانتعاش. أما فيما يخص البلدان النفطية فرغم تعافي أسعار النفط نسبياً،

إلا أن استمرار الضغوط على المالية العامة لازال مستمراً، ويستوجب التفكير والتطبيق الجدي في نموذج جديد للتنمية.

وعند انتقالها لـ "أهم تحديات المالية العامة" أشارت إلى أن غياب المالية العامة المستدامة سيساهم في تصعيد المديونية، والتي تمثل عبئاً على الجيل القادم خاصة الشباب، وذلك من خلال تحميلهم لتكلفة الإصلاح الحالي من خلال المديونية. أما على جانب الإيرادات فأوضحت مديرة صندوق النقد الدولي بأن هناك إصلاحات مهمة يجب القيام بها في هذا الجانب، لاسيما ضريبة القيمة المضافة التي بدأت بتطبيقها دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ويعتبر هذا التطبيق خطوة مهمة لتنويع الإيرادات غير النفطية، وتوسيع القاعدة الضريبية. وأشارت بأن استغلال الطاقة الضريبية لازال متواضع حيث لازالت تمثل حوالي (10%) من الناتج المحلي الإجمالي. مع أهمية عدم إغفال جانب العدالة والإنصاف في مجال السياسة الضريبية.

ثم انتقلت، بعد ذلك لبيان "أولويات الإنفاق" والتي تتصف بالارتفاع في دول مجلس التعاون حيث تصل إلى حوالي (55%) من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، والتي تفوق المعدل السائد في مجموعة البلدان الصاعدة. ورغم أن حجم الحكومة يعتمد على التفضيل المجتمعي، إلا أن مستوى الإنفاق قد يفوق إمكانيات تعبئة الإيرادات. والأفضل، في مجال الإنفاق، هو تبني استراتيجية توفر الحماية لذوي الدخل المحدود، وتحافظ، بنفس الوقت، على تعزيز قدرات النمو وتوسيع الطاقة الانتاجية.

وعند الإشارة إلى مكونات الإنفاق، أوردت مديرة صندوق النقد الدولي أهمية الاستثمارات العامة للنمو الشامل Inclusive Growth والمستدام Sustainable، مع أولوية الإنفاق العام لصالح الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية. ويلاحظ ارتفاع الإنفاق العام على الطاقة، والأجور. وتلاحظ السيدة "لاغارد" بأنه لا يوجد ما يبرر الاستمرار بدعم الطاقة على الشكل السائد. حيث يمثل هذا الإنفاق حوالي (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط (مقابل 3% في الدول المستوردة للنفط)، رغم انخفاض أسعار النفط. كما أن دعم الطاقة يتسم بعدم

الشفافية، إذا يكون ضمناً لا يدرج في الموازنة. كما يتصف بعدم التكافؤ لتحيزه لصالح الفئات الغنية الأكثر استهلاكاً للطاقة، وضرره بالبيئة.

أما عن الأجور العامة، فرغم تفهم أن الوظائف العامة يمكن أن تكون صمام أمان اجتماعي ضخم. إلا أن استمرار هذه الأجور، بهذه الضخامة، سوف يؤثر، ويؤثر بالفعل حالياً، على استدامة المالية العامة، والحدّ من قدرة إنشاء قطاع خاص تنافسي. كما يساهم في تعزيز قيم المحسوبية على الجدارة في التوظيف، والحدّ من حوافز الاستثمار في المهارات المعرفية.

وعند تطرق مديرة الصندوق لـ "استشراف المستقبل"، تمتّ الجهود المبذولة في ترشيد الطاقة، مع استمرار الطريق الطويل للإصلاح الجذري، خاصة تحديد أسعار الطاقة بعيداً عن الاعتبارات السياسية، وأهمية استحداث التغيير التلقائي المرتبط بالأسعار الدولية. كما أن المستقبل يجب أن يشهد إصلاح للأجور العامة لربطها بالأجور السائدة بالقطاع الخاص، والابتعاد عن النظام الضمني المعتمد على رعاية الدولة. وإذا ما تمّ ذلك فيمكن أن يساعد في إطلاق الابتكار والإبداع في القطاع الخاص والاستفادة من طاقات الشباب. كما أن إصلاح الأجور العامة يجب أن يتم ضمن منظور استراتيجي أوسع، والربط بالأهداف الاجتماعية (شاملة أهداف التنمية المستدامة). وكذلك يجب أن يتم الإصلاح ضمن آلية واضحة لتنويع مصادر الدخل، والحدّ من الفساد، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وبيئة الأعمال.

وتطرقت، أيضاً، إلى أهمية تحسين "كفاءة الإنفاق العام" الذي يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة. ففي مجال الصحة مثلاً يؤدي رفع الكفاءة على مستوى العالم إلى خصم ما يزيد على العامين من عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة. علماً بأن تخفيض العامين بنسبة (10%) يحقق نفس الفائدة التي يحققها رفع الإنفاق بنسبة (0.7%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما في مجال التعليم فهناك ثغرات كبيرة في مجال تحسين كفاءة الإنفاق العام.

وينطبق نفس القول على أهمية رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري العام (وهو مقياس للقيمة الضائعة بسبب عدم كفاءة إجراءات الاستثمار العام). وتقدّر فجوة كفاءة الاستثمارات العامة في بلدان مثل

الأردن وموريشيوس بحوالي (20%). وتشير تقديرات الصندوق بإمكانية توفير حوالي (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، سنوياً، في دول مجلس التعاون، إذا تم تخفيض أوجه عدم كفاءة الاستثمار العام.

وأوردت مديرة الصندوق بعض الأمثلة التي تساعد على رفع كفاءة الإنفاق العام مثل: الرقمية التي تساعد في تقديم الخدمات العامة على شكل أفضل وبتكلفة أقل. مثل الأنظمة المتقدمة لإثبات الهوية وصحة البيانات، مثل التكنولوجيا البيومترية Biometric. ومن الأمثلة على ذلك تحويل المساعدات الاجتماعية إلى حسابات مصرفية مربوطة بالتكنولوجيا البيومترية، للحد من تسرب الدعم (تجربة الهند). كما أن جنوب أفريقيا قد حققت خفضاً كبيراً في ممارسات الأجيال والفساد، من خلال التحوّل إلى استخدام بطاقات الخصم المؤمنة بالتكنولوجيا البيومترية لتوجيه التحويلات للشرائح المستحقة. وشددت مديرة الصندوق، أخيراً، على أن الأمة العربية قد قادت، يوماً ما، في طلب المعرفة والابتكار، وأن طريق الإصلاح ليس سهلاً، وليس خالياً من العقبات. إلا أن من المهم الاستمرار بالإصلاح ومواجهة العقبات.

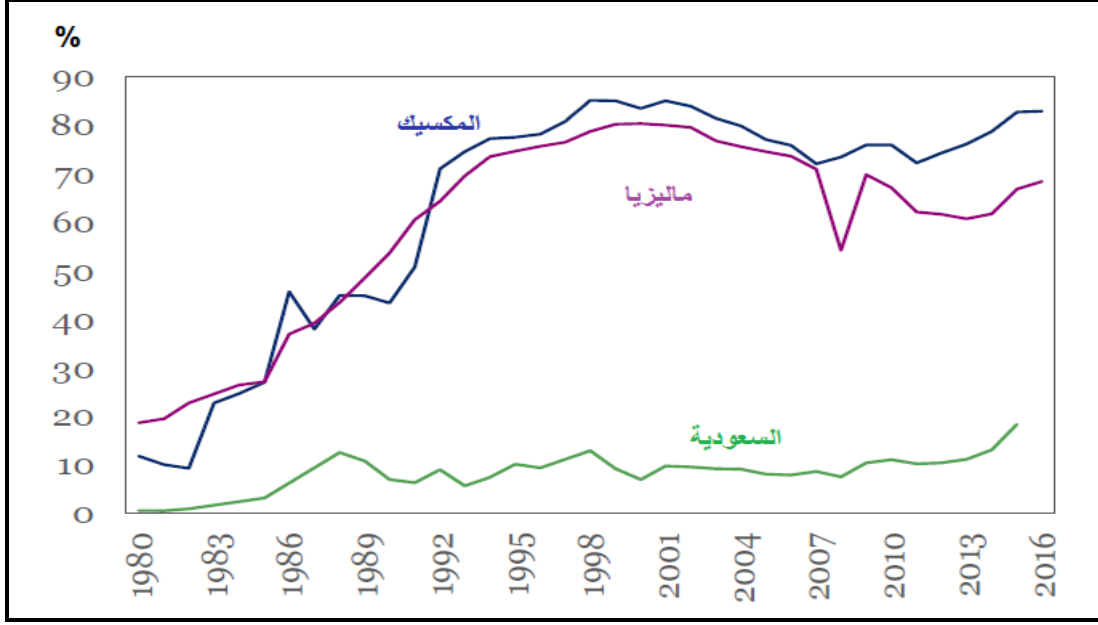
2.2 المملكة العربية السعودية: التنوع يحتاج إصلاحات هيكلية أعمق وأكثر استدامة

أصدر معهد التمويل الدولي، واشنطن، في 7 فبراير 2018 تقريراً حول أهمية الإصلاحات الهيكلية الجوهرية والمستدامة اللازمة للتنوع. ويشير التقرير إلى أن المملكة قد أصدرت، عام 2016، خطة للتحوّل لغاية 2030 تتضمن، ضمن أهداف أخرى، خفض حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجماليين من خلال رفع مساهمة الناتج غير النفطي والصادرات غير النفطية من (13%) إلى (50%). وكذلك حصة القطاع الخاص بالناتج من (51%) إلى (65%). وكذلك خفض معدل بطالة السعوديين من حوالي (13%) عام 2016 إلى (7%) عام 2030، ورفع مساهمة الإناث بسوق العمل من (22%) إلى (30%).

ويؤكد التقرير على مضي جهود التنوع، من خلال زيادة حصة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، من (34%) عام 2000 إلى (50%) عام 2017. مع استقرار هذه

النسبة حالياً بفعل انخفاض الاستثمار العام، المحرك الرئيسي لمساهمة القطاع الخاص. ورغم أهمية الجهود الحالية للتنويع، إلا أن التقرير يلاحظ بأن تنويع التصنيع، والتصدير لازال محدوداً بالمقارنة، مثلاً، مع حالة ماليزيا، والهند (أنظر الشكل 1).

شكل (1): حصة السلع المصنّعة في إجمالي الصادرات التجارية (أسعار 2000)



وتبدو آفاق التنويع بالمملكة مشجعة في مجال المالية العامة، حيث تحسّنت حصة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (من 4.6% عام 2014 إلى 7.0% عام 2017). ومن المتوقع أن يساهم العمل بضريبة القيمة المضافة، منذ بداية العام الحالي 2018، في رفع الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في الناتج من (10%) السنة الحالية إلى (13%) عام 2020.

ورغم تطور الإيرادات إلا أن هيكل الإيرادات بالمملكة لازال ضعيف بسبب غياب الضرائب على دخول الأفراد، وضرائب الشركات. وكانت الإيرادات المحلية السعودية، ولغاية العمل بضريبة القيمة المضافة، تعتمد، بشكل أساسي، على الرسوم. إلا أن هذه الرسوم، وعكس الحال مع الضرائب المباشرة، لا تستجيب بالكامل للنمو الإسمي للناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بتنوع قوة العمل فهو ويمثل تحدي حقيقي. وقد قامت السلطات المعنية بإدخال نظام "النقاط" لتشغيل العمالة السعودية، خاصة الجامعية، في القطاع الخاص، وفي كل نشاط من الأنشطة بالإضافة إلى محاولة إصلاح نظام التعليم ومخرجاته ليتسق مع متطلبات سوق العمل الخاص. كما قامت السلطات بدعم التعليم الفني والتكنولوجي. وكان الهدف، ضمن خطة التحول لغاية 2030، هو رفع عدد المسجلين في التعليم المهني والفني ليصل إلى (950) ألف عام 2020 (مقارنة بعدد 100 ألف حالياً). وكذلك رفع نسبة المسجلين في المعاهد التدريبية المهنية من (7%) حالياً إلى (12.5%) عام 2020. وذلك في ظل زيادة تكلفة تشغيل الوافدين من خلال الرسوم على أصحاب العمل.

علماً بأن معدل البطالة الإجمالي قد وصل، بالمملكة، إلى حوالي (13%): (7%) بين الذكور و(33%) بين الإناث خاصة بين خريجات الكليات. وقد شهدت حصة الإناث في سوق عمل القطاع الخاص تحسناً، في الآونة الأخيرة، لتصل إلى (29%)، خاصة في الأعمال الإدارية والمكتبية. كما أن الإجراءات الخاصة بتوفير وسائل النقل لعمالة الإناث، ودور الحضانه، من شأنه أن يدعم هذه العمالة. أما فيما يخص بطالة الشباب (20 - 29 سنة) فقد ساهم في رفع معدلها (الذي وصل إلى 28%) ارتفاع معدل نمو السكان من فئة الشباب بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، من ناحية، وكذلك عدم توفر فرص العمل أمام هذه الفئة العمرية. وتقوم السلطات المعنية بالتعامل مع مشكلة بطالة الشباب من خلال تشجيع العمل للحساب الخاص (يدعم بنك التنمية الصناعية مشروع للنشاط الصغير والمتوسط، وكذلك قيام البنوك التجارية بتوفير التمويل الملائم).

ورغم ذلك لازالت العمالة الوافدة هي المسيطرة على سوق العمل في القطاع الخاص (حيث تمثل حوالي 60% عام 2016). مع توظيف حوالي ثلثي العمالة المواطنة السعودية في القطاع العام. وقد وصلت نسبة "سعودة" وظائف القطاع العام حوالي (90%)، وإلى حوالي (19%) في القطاع الخاص.

وأخيراً، يتطرق التقرير إلى عدد من الإجراءات الهادفة إلى كسر الجمود في العديد من القطاعات الاقتصادية، ومنها:

أولاً، الأجور والحوافز في القطاع العام والعاملة ضد العمل في القطاع الخاص، مع غياب التأمين للملائم للعاملين في القطاع الخاص. الأمر الذي يحتاج إلى إصلاح جذري في هيكل الأجور لردم الفجوة بين أجور القطاع الخاص والعام، وكذلك إصلاح نظام التأمين للعاملين بالقطاع الخاص.

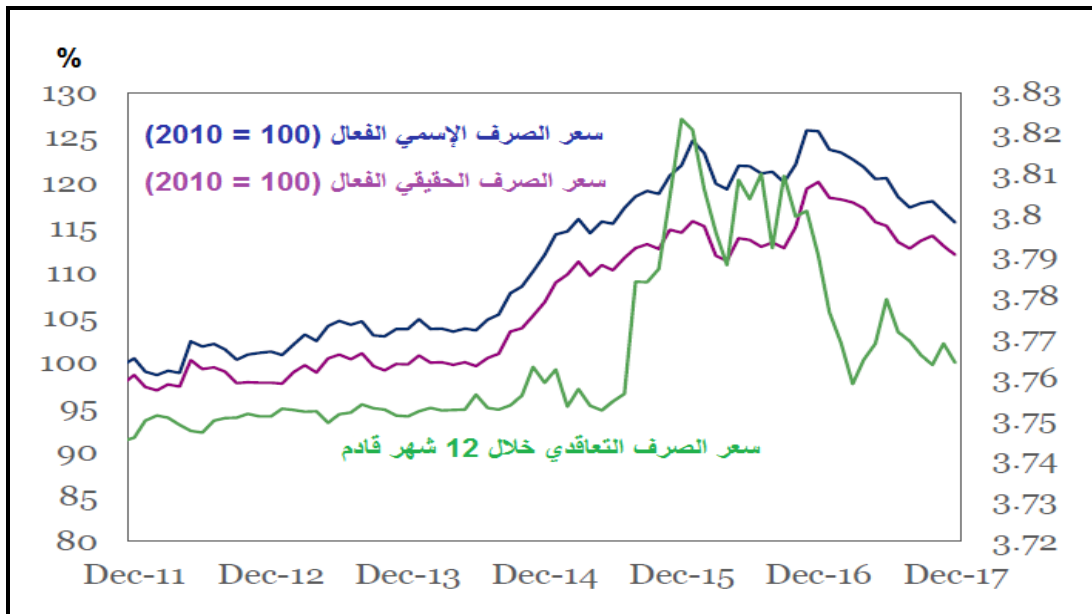
ثانياً، أهمية إصلاح النظام التعليمي، خاصة عند المستوى الابتدائي والثانوي السائد حالياً. ويتسم هذا بغلبة المواد الإنسانية، وفقدان تأقلم المناهج مع متطلبات سوق العمل.

ثالثاً، أما في مجال السياسات الهيكلية والاقتصادية الكلية، فيعتقد التقرير بأن عدم مرونة سعر الصرف (والمثبتة تجاه الدولار منذ عام 1987). ويقدر التقرير معدل سعر الصرف الحقيقي الفعّال Real Effective Exchange Rate (2010 = 100) بأنه مستقر عند (115%) حالياً بعد أن وصل إلى (123%) عام 2016 (أنظر الشكل 2). ويرى التقرير بأن مرونة سعر الصرف قد تعتبر مهمة مستقبلاً في ظل جهود التنويع الحالية.

رابعاً، ومن القيود الأخرى الهيكلية تلك المرتبطة بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، معبراً عنها بالعجز المالي غير النفطي (38% من الناتج المحلي غير النفطي). وتستهدف خطة التحوّل الوطني خفض هذه النسبة.

شكل (2): سعر الصرف الإسمي، والحقيقي الفعّال،

وسعر الصرف التعاقدى خلال 12 شهر قادم



ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

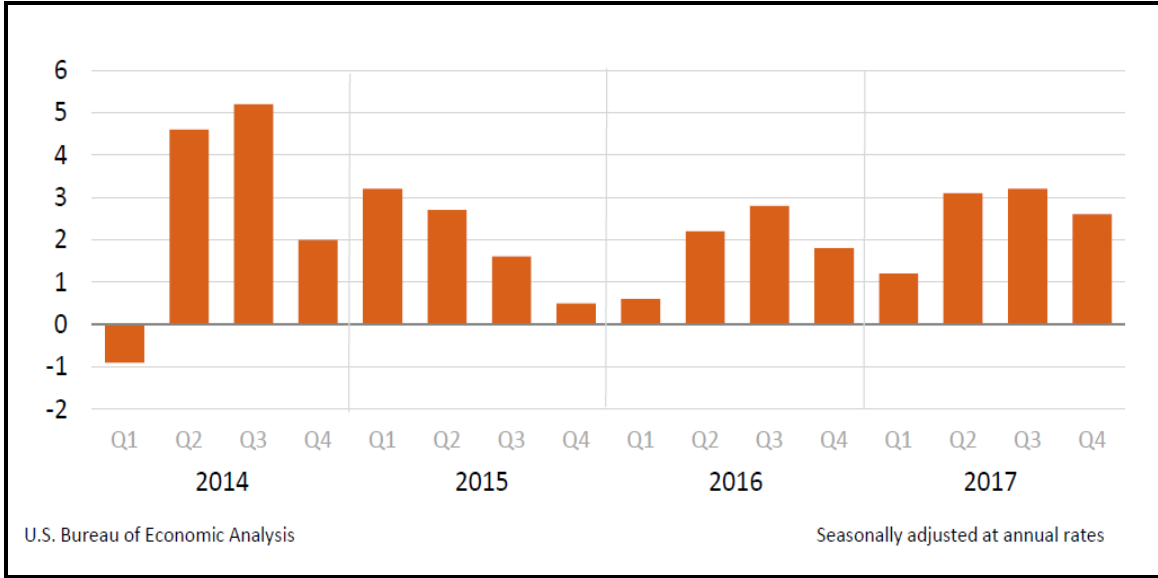
1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

نشر مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي في 26 يناير 2018 تقديراته "المتقدمة" للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع من عام 2017. حيث ارتفع المعدل السنوي لنمو هذا الناتج، وعلى أساس سنوي، ليصل إلى (2.6%). وقد ساهم في ارتفاع الناتج الحقيقي كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والاستثمار الثابت السكني، والإنفاق الحكومي المحلي وعلى مستوى الولاية، والإنفاق الحكومي الفيدرالي. مع مساهمة سلبية لمخزون الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى دور الواردات السلبي، بطبيعة الحال.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، بحوالي (5.0%) أو ما يعادل (238.3) مليار دولار، في الربع الرابع، ليصل الناتج إلى حوالي (19.738) تريليون، مقارنة مع ارتفاع (250.6) بليون دولار. كما ارتفع الرقم القياسي لمشتريات الناتج المحلي الإجمالي بـ (2.5%)، في الربع الرابع، مقارنة مع ارتفاع بلغ (1.7%) في الربع الثالث. أما الرقم القياسي للإنفاق الاستهلاكي الخاص فقد شهد ارتفاعاً بـ (2.8%)، مقارنة مع (1.5%) في الربع الثالث. ويوضح الشكل (1) التغيرات النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ربعياً، للفترة 2014 – 2017.

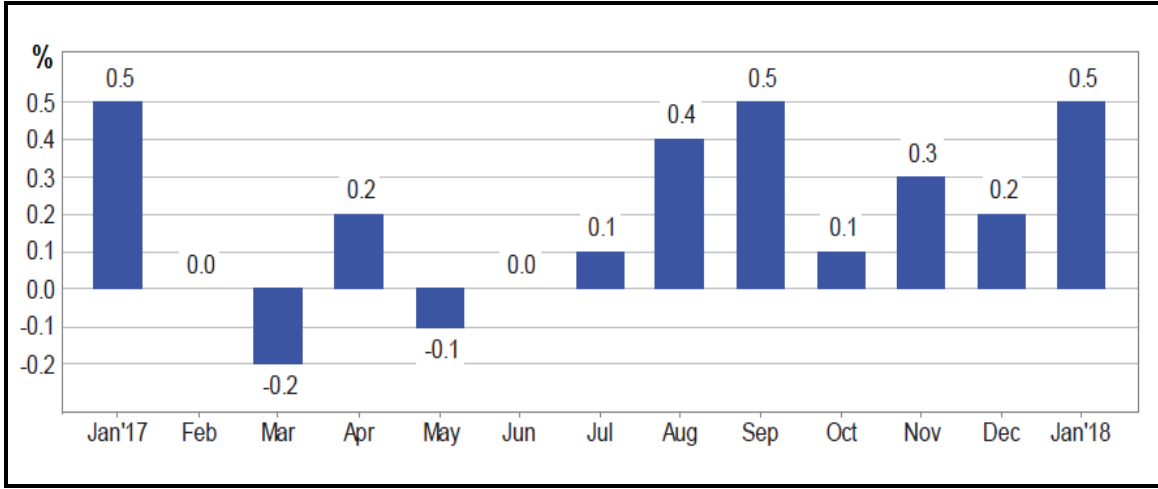
شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:
التغير النسبي على أساس ربع سنة، 2014 - 2017



2.1.3 معدل التضخم

ارتفع، وفقاً لمكتب إحصاءات العمل الأمريكي في نشرته الصادرة في 14 فبراير 2018، معدل التضخم خلال يناير من نفس العام، ولكافة المناطق الحضرية، بـ (0.5%)، وعلى أساس موسمي معدّل. أما خلال فترة السنة الماضية والمنتوية في يناير 2018 فقد ارتفع هذا المعدل بـ (2.1%). وقد ساهمت البنود التالية في رفع معدل التضخم: الكازولين، والمسكن، والملابس، والرعاية الصحية، والمواد الغذائية. أما الرقم القياسي لمعدل التضخم غير الشامل للأغذية فقد ارتفع بـ (0.3%). في حين ارتفع هذا الرقم خلال السنة الماضية بحوالي (2.1%). ويوضح الشكل (2) التغيرات النسبية الشهرية في معدل التضخم لجميع المناطق الحضرية والمعدّلة موسمياً خلال العام الماضي.

شكل (2): التغير النسبي في معدل التضخم ولجميع المناطق الحضرية،
خلال الفترة يناير 2017 – يناير 2018

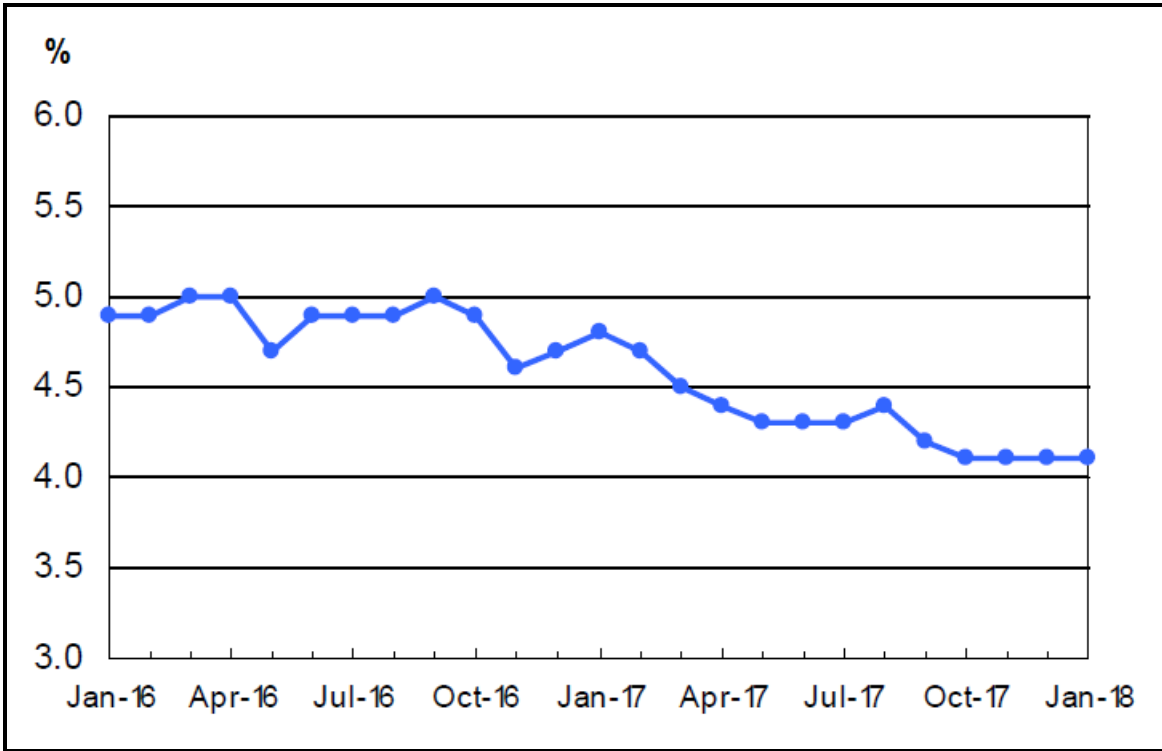


3.1.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين في المناطق الحضرية بحوالي (200) ألف، مع استقرار معدل البطالة عند (4.1%)، في شهر يناير 2018. وذلك حسب إحصاءات مكتب العمل الأمريكي. مع استمرار طلب قطاعات التشييد، وخدمات الأغذية والمشروبات، والرعاية الصحية، والصناعة التحويلية، لمزيد من العمالة. وقد وصل عدد العاطلين إلى حوالي (6.7) مليون، وبتغير طفيف مقارنة بشهر ديسمبر 2017. وقد تركز معدل البطالة في فئة المراهقين، خلال شهر يناير، ليصل إلى (13.9%)، ثم السود (7.7%)، ثم اللاتينيين (5.0%)، ثم البالغين من الذكور (3.9%)، ثم البالغين من الإناث (3.6%)، ثم الآسيويين (3.0%).

أما فيما يتعلق بفترة التعطل فقد وصل عدد العاطلين إلى أعلى رقم للفترة أقل من (5) أسابيع (2.452 مليون)، ثم لفترة (5 – 14 أسبوع) ليصل العدد إلى (2.081 مليون)، ثم لفترة (27 أسبوع فأكثر) ليصل عدد العاطلين إلى (1.825 مليون)، وأخيراً لفترة (15 – 26 أسبوع)، حيث وصل عدد العاطلين إلى (1.229 مليون). ويوضح الشكل (3) معدل البطالة، المعدل موسمياً، خلال الفترة يناير 2016 ولغاية يناير 2018.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً
خلال الفترة يناير 2016 – يناير 2018

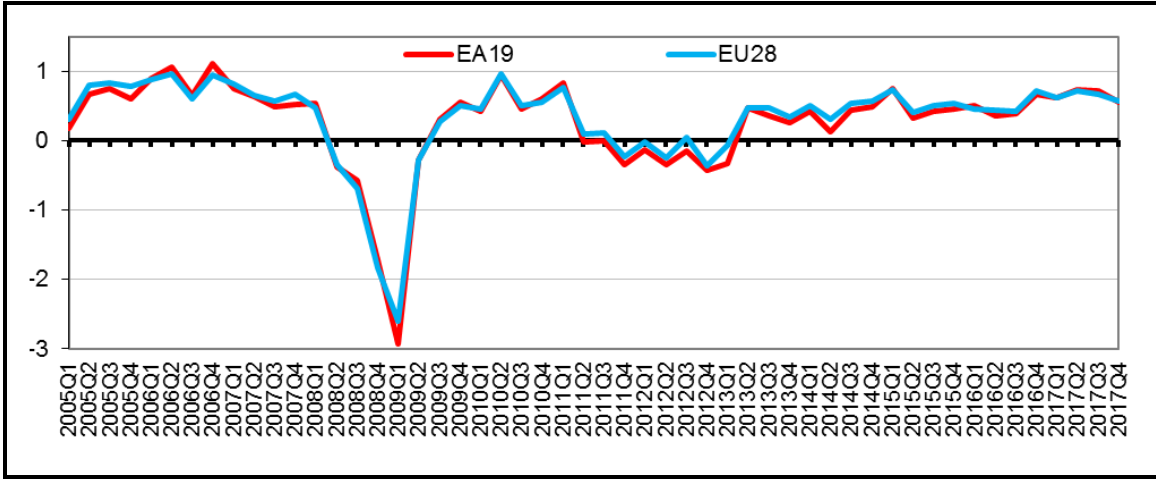


2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

حقق الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، ارتفاعاً بـ (0.6%)، خلال الربع الرابع من عام 2017، في كل من منطقتي اليورو (EA19)، والمجموعة الأوروبية (EU28)، وذلك بالمقارنة مع الربع الثالث. علماً بأن معدل النمو في الربع الثالث، وفي كلا المنطقتين كان (0.7%). وبالمقارنة مع نفس الربع، أي الرابع، من عام 2016، فقد ارتفع معدل النمو بـ (2.7%) في منطقة اليورو، و(2.6%) في منطقة المجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (4) معدلات النمو في المجموعة الأوروبية (EU28)، ومنطقة اليورو (EA19).

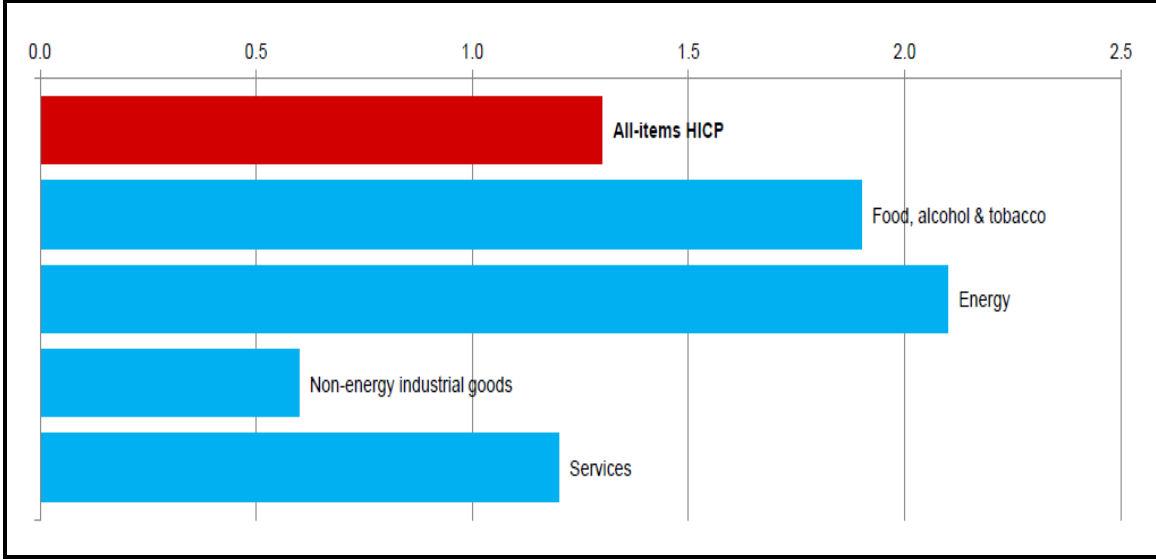
شكل (4): معدلات الناتج المحلي الإجمالي
بالمجموعة الأوروبية (EU28)، ومنطقة اليورو (EA19)



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع أن يكون معدل التضخم قد وصل إلى (1.3%) في شهر يناير 2018، وبانخفاض عن معدل التضخم (1.4%) السائد في شهر ديسمبر 2017. وبالنظر إلى مكونات هذا المعدل، في منطقة اليورو، يتوقع أن يتمتع المعدل الخاص بالطاقة بأعلى معدل (2.1% مقارنة بـ 2.9% السائد في ديسمبر)، يليه المعدل الخاص بالأغذية والمشروبات والكحول والتبغ (1.9%) مقارنة مع المعدل السائد في ديسمبر 2017 والبالغ (2.1%)، ثم معدل أسعار الخدمات (مستقر بين شهري ديسمبر 2017 ويناير 2018 عند 1.2%)، وأخيراً معدل السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.6% مقارنة مع معدل شهر ديسمبر 2017 والبالغ 0.5%). ويوضح الشكل (5) معدل التضخم السنوي، في شهر يناير 2018، بمنطقة اليورو.

شكل (5): معدل التضخم بمنطقة اليورو، يناير 2018



3.2.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة في منطقة اليورو (EA19)، المعدّل موسميّاً، إلى حوالي (8.7%) في ديسمبر 2017، والذي يعتبر مستقرّاً مقارنة بالمعدل السائد في شهر نوفمبر من نفس العام، ومنخفضاً عن المعدل السائد في شهر ديسمبر 2016. ويعتبر هذا المعدل الأقل في منطقة اليورو منذ يناير 2009. أما في المنطقة الأوروبية (EU28) فقد بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2017 حوالي (7.3%)، والذي يعتبر مستقرّاً بالمقارنة مع شهر نوفمبر 2017، ومنخفضاً، من (8.2%)، عن المعدل السائد في ديسمبر 2016. ويعتبر هذا المعدل الأقل في هذه المجموعة منذ أكتوبر 2008.

ويقدّر مكتب الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية (EU28) بحوالي (17.961) مليون، منهم (14.37) مليون في منطقة اليورو، وذلك في ديسمبر 2017، وبالمقارنة مع الوضع في نوفمبر، من نفس العام، انخفض عدد العاطلين بـ (165) ألف في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبحوالي (134) ألف في منطقة اليورو.

وقد تركز أقل معدل للبطالة، خلال شهر ديسمبر 2017، في جمهورية الجيك (2.3%)، ومالطا وألمانيا (3.6% لكل منهما). أما أعلى معدل للبطالة فقد تركز في اليونان (20.7% حسب أرقام أكتوبر 2017)، ثم إسبانيا (16.4%). ويوضح الشكل (6) معدلات البطالة المعدلة موسمياً خلال شهر ديسمبر 2017.

شكل (6): معدلات البطالة في شهر ديسمبر 2017

